

رفع اتحاد الحريات المدنية الأمريكي دعوى قضائية، أمس الثلاثاء، على الحكومة الأمريكية، واصفا عمليات المراقبة الشاملة على رسائل البريد الإلكتروني والمكالمات الهاتفية وبيانات أخرى من جانب وكالة الأمن القومي بأنها "انتهاك للدستور".

وتضمنت الدعوى المقدمة لمحكمة اتحادية أن برنامج المراقبة الذي تستخدمه الوكالة ينتهك حقوق حرية التعبير والخصوصية، وتسبب في موقف صعب للمنظمة التي تحتاج إلى السرية للقيام بأعمالها.

إلى جانب ذلك دعا ائتلاف من أكثر من 80 جماعة للدفاع عن حقوق الخصوصية وشركات للتكنولوجيا، أمس، الكونجرس الأمريكي إلى إنهاء حملات الرقابة الحكومية على الإنترنت، مشيرا إلى أن النطاق المزعوم للبرنامج يمثل "انتهاكا صارخا لحقوقنا الأساسية".

ويشمل الائتلاف الذي يطلق عليه "أوقفوا المراقبة على الولايات المتحدة" "مؤسسة الحدود الإلكترونية"، وموزيلا، وريديت، والاتحاد الأمريكي للحريات الأهلية، وبالإضافة إلى خطاب مفتوح إلى الكونجرس، قام الائتلاف بنشر التماس عبر الإنترنت يطالب بتحقيق من قبل الكونجرس في نطاق برنامج تجميع بيانات من الإنترنت والمكالمات الهاتفية.

وكتب الائتلاف في رسالة مفتوحة إلى الكونجرس: "يضرّب هذا النوع من تجميع البيانات العمومية من جانب الحكومة القيم الأمريكية الخاصة بالحرية والخصوصية في مقتل، حملات المراقبة تنتهك التعديلات الأولى والرابع من الدستور الأمريكي اللذين يحميان حق المواطنين في التحدث والتجمع، دون الكشف عن الهوية والوقاية من عمليات التفتيش والاستيلاء التي تحمي حقهم في الخصوصية".

وطالب الائتلاف أيضا بإصلاح "قانون باتريوت" الذي سيحظر صراحة الرقابة الشاملة لبيانات الإنترنت والتسجيلات الهاتفية لأي شخص يقيم في الولايات المتحدة.

وتزامنت تلك الخطوات مع دعوات من جانب شركات جوجل وفيس بوك ومايكروسوفت، إلى أن يتم الحصول على تصريح منها، لتعلن على الملأ أي تفاصيل عن مطالبات الحكومة ببيانات خاصة بها.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 12/06/2013

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfaraag.com